



تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج

**Evaluate the technical performance of Misr Insurance Company before and after the merger.**

د/ رجب أبوحمد أمين

مدرس بكلية التجارة- جامعة بني سويف

قسم الرياضيات والتأمين

## المُستخلص

تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين، تأمينات الممتلكات والمسئولية، بعد وقبل الدمج للوقوف على مدى النجاح الذي حققته عملية الدمج، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالشركة بعد الدمج، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود تذبذب واضح في معدلات التغير السنوي للأقساط المباشرة بالشركة بعد الدمج، كما أن الأقساط المباشرة تنمو بمعدلات أقل من معدلات النمو بالسوق ككل، تتناقص في الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، تزايدت معدلات المصروفات الكلية للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج، وبمعدلات أكبر من الزيادة في حجم العمليات التأمينية بعد الدمج، الشركة بعد الدمج لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الفعلية كاملة، بينما هو كان مُحقق قبل الدمج، لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات الخسائر بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات الخسائر بالشركة بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج، توجد فروق معنوية بين معدلات الإحتفاظ بعد الدمج عنه قبل الدمج. وأوصت الدراسة بضرورة التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإنخفاض المتوالي للحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة، خلال السنوات الخمس الأخيرة، ضرورة القيام بتقييم نشاط الشركة بشقيه الفني والمالي على فترات دورية مُستمرة، حتى يمكن تفادي المشكلات قبل حدوثها، تجنباً لتعرض الشركة لأزمة مالية غير متوقعة، من خلال النماذج الكمية المُتعارف عليها في صناعة التأمين.

**كلمات دالة:** تقييم الأداء الفني لشركات التأمين، شركة مصر للتأمين.



---

## Evaluate the technical performance of Misr Insurance Company before and after the merger.

### Abstract

This study aims to evaluate the technical performance of Misr Insurance, property and liability insurance, after and before the merger, to determine the success of the merger, and identify the strengths and weaknesses of the company after the merger. The results of the research showed that there is a clear fluctuation in the annual change rates of the direct premiums of the company after the merger, and it is grow at lower rates than the growth rates in the insurance market, decreases in the market share of the company from direct premiums during the last five years, an increase in the total expenses of the company after the merger than before, Increase in the total expenses of the company after the merger than before and at greater rates than the increase in the volume of insurance operations after the merger, the company, after the merger, does not operate at its full actual production capacity, there were no significant differences between the average loss rates after consolidation than before, and this means that the company's loss rates after consolidation did not differ significantly from it before the merger, there were significant differences between retention rates after consolidation than before incorporation. The study recommended the necessity of identifying the real causes that lead to achieving the successive decrease of the market share of the company from direct premiums, during the last five years, evaluating the company's activity in both technical and financial aspects at continuous periodic periods, through the quantitative models accepted in the insurance industry.

**Key words:** (Evaluate the technical performance of insurance companies, Misr Insurance Company)

يُعد قطاع التأمين أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد القومي، ومنه فإن التقييم المستمر يؤدي إلى توصيات من شأنها تحسين مستوى الأداء، وتحقيق دوره الهام والمؤثر في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، مُضافاً إلى دوره الأساس في توفير الحماية التأمينية للفرد والمشروع، بجانب الدور الذي يؤديه بما يتوافر له من أموال مُتاحة للإستثمار، والتي يمكن إستثمارها للإستثمار الأمثل بما يتوافق وسياسة الدولة اقتصاديا واجتماعيا. ولأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الإهتمام بالتقييم الدوري لأدائها، بهدف الوقوف على نقاط القوة وتطويرها وعلاج نقاط الضعف، إذ أن تقييم الأداء ذو أهمية بالغة لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها، وتزداد أهميته خاصة لما تتسم به مُنتجات التأمين من سمات خاصة، أهمها أنها خدمة مستقبلية، مع دفع تكلفتها مُقدماً، ومنه يتجمع لدى الشركة أموال ضخمة، مملوكة لحملة الوثائق، وهي متاحة للإستثمار، ومنه يكتسب تقييم الأداء أهمية نسبية، وفقاً للمقاييس المُتعارف عليها في صناعة التأمين، خاصة في ظل التطورات المُتسارعة، وزيادة حدة المنافسة الجادة بين الشركات، كنتيجة لما شهده سوق التأمين المصري خلال العقد المُنصرم، من دخول العديد من شركات التأمين الأجنبية والشركات مُتعددة الجنسيات، ومنه جاءت فكرة دمج شركات التأمين المملوكة للدولة بهدف تكوين كيان تأميني قادر على مواجهة المنافسة، والقيام بدور هام في دعم الاقتصاد القومي، ولمواكبة الظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية المتمثلة في الإتجاه نحو عمَلقة شركات التأمين من خلال الإندماج.

ولذا صدر قرار رئيس الجمهورية في 15/7/2006م بتأسيس شركة مصر القابضة للتأمين، وتحويل شركات التأمين المملوكة للدولة إلى شركات تابعة لمصر القابضة للتأمين، خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991م بشأن شركات قطاع الأعمال ولأئحته التنفيذية، وبناءً عليه تم دمج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين بقيمتها الدفترية في شركة مصر للتأمين في 30/6/2007م، ومن 1/7/2010م تخصصت الشركة في التأمينات العامة، وتم توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون رقم 118 لسنة 2008م ولأئحته التنفيذية، وتم الفصل بين أنشطة تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئولية في شخصيات اعتبارية مُستقلة (-/2007/economy/albayan.ae/08-28-1.784433).

## 1-1: مشكلة البحث

تقوم شركات التأمين بدور هام في توفير الحماية التأمينية، للفرد والمشروع، ودعم الاقتصاد القومي وخطط التنمية الاقتصادية، ولكي تؤدي دورها المنوط بها، الذي يعتمد بشكل رئيس على ملاءتها المالية وقوة مركزها المالي، يستلزم ذلك متابعة نشاطها وتقييم أدائها باستمرار، للتأكد من سلامة سياستها التأمينية و مركزها المالي ، بهدف حماية حقوق حملة الوثائق، والقيام بدورها الاقتصادي



المنوط بها. ولذا تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل ما مدى نجاح عملية الدمج الذي تم بين شركات التأمين المملوكة للدولة، خلال العقد المُتصرم.

### 1-2: أهداف البحث

- تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين، تأمينات الممتلكات والمسئولية، بعد وقبل الدمج للوقوف على مدى النجاح الذي حققته عملية الدمج.
- تحديد نقاط القوة والضعف بالشركة بعد الدمج.

### 1-3: أهمية البحث

- يهتم البحث بصناعة هامة وحيوية على مستوى الفرد والمشروع والدولة بوجه عام.
- يمثل البحث الدراسة الأولى التي تناولت تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين بعد الدمج.
- تقييم الأداء الفني لشركة التأمين يُساهم في:-
  - تقديم الخدمة التأمينية بأفضل جودة وكفاءة ممكنة.
  - رفع ثقة العملاء في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، مما يحقق ميزة تنافسية للشركة.
  - الوقوف الصحيح على مدى كفاية وعدالة الأقساط التي يتم تحصيلها من العملاء.
  - تصميم استراتيجية تجعل الشركة قادرة على الإستمرارية وبأعلى كفاءة ممكنة.
  - المحافظة على قوة المركز المالي للشركة بعيداً عن التّعثر، والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أداءها.

### 1-4: فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: هل هنالك اختلافات معنوية في الأداء قبل وبعد الدمج ومنه الفروض التالية:
- لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات الأقساط المباشرة قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات التغير في الأقساط قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات التغير في الحصة السوقية قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات الخسائر قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات المصروفات العمومية قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات العمولات وتكاليف الإنتاج قبل وبعد الدمج.
  - لا يوجد إختلاف معنوي بين متوسطات معدلات المصروفات الكلية قبل وبعد الدمج.
- الفرضية الثانية: هل تُحقق الشركة معايير أخطار المحفظة التأمينية وفقاً لنظام الإنذار المُبكر (IRIS)، وهل هنالك فروقات معنوية بين مؤشرات أخطار المحفظة التأمينية للشركة قبل وبعد الدمج.

### 1-5: منهجية البحث

- المنهج الإستنباطي: ويتمثل في الكتب والبحوث العلمية والشبكة العنكبوتية.
- المنهج الإستقرائي: إستخدام الأساليب الإحصائية والكمية في القياس والتحليل، لتقدير مدى نجاح الدمج.

### 1-6: حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: السنوات من 1998/1999م إلى 2006/2007م ومن 2009/2010م إلى 2018/2019م، (تم استبعاد 2007/2008، 2008/2009م اعتبرهما الباحث فترة انتقالية لإستقرار الأوضاع).
- الحدود المكانية: شركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج، تأمينات الممتلكات والمسؤولية.

### 1-7: الدراسات السابقة

هدفت دراسة حموده (1998) إلى تقييم أداء شركات التأمين بالسوق المصرية من خلال مجموعة من النسب لنظام الإنذار المبكر IRIS ونظام مراقبة التحليل المالي FAST، وتوصلت إلى أن الشركات محل الدراسة لا تعمل بطاقتها كاملة، وهناك إرتفاع في معدلات إعادة التأمين ومعدلات العمولات وتكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى إنخفاض في معدلات نمو أفساط الإكتتاب.

إهتمت دراسة عبدالباري ومحمود (2003) بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين المصرية، تأمينات الممتلكات والمسؤولية، من خلال إستخدام الإنحدار اللوجستي ونظرية الفازي، بهدف تقديم نموذج كمي يمكن منه التنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها الشركات، واسترشد الباحثان بالمؤشرات المالية المستخدمة بالسوق المصرية والأمريكية والمعايير العالمية في تقييم الأداء المالي.

إهتمت دراسة سليمان (2006) بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، تأمينات عامه، بالتطبيق على سوق التأمين الأردنية، وإستخدم الباحث مؤشرات التقييم الخاصة بالسيولة، ربحية النشاط، ربحية الإستثمار، المخصصات الفنية من خلال أسلوب التحليل العنقودي، وتم تصنيف الشركات إلى شركات ذات أداء قوي وأخرى ذات أداء ضعيف، بناءً على المؤشرات المالية المستخدمة.

إهتمت دراسة حسين (2006) بتقييم أداء شركات التأمين المباشر بالسوق المصرية، تأمينات عامة، من خلال مؤشرات مالية بهدف مقارنة المتوسط لنسب تقييم الأداء بين الشركات، وإستخدم الباحث إختبار للفروق بين متوسط النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات، ومدى الإرتباط بينهما.

إهتمت دراسة عرفه (2006) بتقييم الأداء لشركات التأمين المباشر للتأمينات العامة بالسوق المصرية، من خلال أسلوب التحليل العنقودي، وإستخدم الباحث النسب المالية التي تهتم بقياس السيولة، ربحية النشاط، ربحية الإستثمار، المخصصات الفنية. وتم تقسيم الشركات إلى مجموعات ثلاث وهي شركات قوية الأداء، شركات متوسطة الأداء، وشركات ضعيفة الأداء.



هدفت دراسة أبو بكر (2010) إلى التحليل المالي لأداء شركات التأمين المباشر التي تتناول تأمينات الحياة بالسوق المصرية، بإستخدام أسلوب التحليل العنقودي للتنبؤ بسلامة المراكز المالية للشركات، وتوصلت إلى تقسيم الشركات إلى مجموعتين هما مجموعة ذات أداء مالي قوي (لا تُعاني من أزمات مالية)، ومجموعة ذات أداء مالي ضعيف (تُعاني من أزمات مالية)، وأوصى الباحث بأهمية وجود نموذج كمي لتقييم المركز المالي للشركات تجنباً لتعرضها للعسر المالي. إهتمت دراسة فرحان و أبو زيد (2017) بدراسة هامش الملاءة المالية لشركات التأمين بالسوق السعودي، من خلال نموذج كمي لقياس الملاءة المالية للشركات بهدف التنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها، وصنف الباحثان الشركات محل الدراسة بحسب الأداء المالي لها إلى سيئ، مقبول، جيد، جيد جداً، وأن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني بالسوق السعودي.

### 1-8: التعقيب على الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة أنه تناول تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين، بعد عملية الدمج التي شهدتها سوق التأمين المصري خلال العقد المنصرم، للوقوف على مدى نجاحه وتحقيق أهدافه، خاصة مع زيادة حدة المنافسة بين الشركات، والسعي نحو تحقيق مركز تنافسي قوي بسوق التأمين المصرية والعربية، ومن الدراسة الإستطلاعية للباحث، للبحوث التي تناولت عمليات تقييم أداء شركات التأمين بالسوق المصرية أو الإندماج بين شركات التأمين، تبين أن هذه الدراسة هي الأولى التي تناولت تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين (مصر لتأمينات الممتلكات والمسئولية) بعد الدمج، التي مر عليها ما يربو على العشرة سنوات، مما احتاج معه الأمر للتقييم، وهذا يُزيد من أهمية البحث وإختلافه عن البحوث الأخرى، التي تناولت تقييم أداء شركات التأمين.

### 2 : الإطار النظري للبحث

#### 2-1: ماهية الإندماج

#### 2-1-1: الإندماج لُغةً

يُقال دَمَجٌ دُمُوجاً في الشئ أي دخل فيه واستحكم، ودَمَّجَه في الشئ أي أدخله فيه، ودَمَجَ/ يَدْمَجُ، دُمُوجاً ودَمَجاً، فهو دَامَجٌ، دَمَجَ الشئ في الشئ: دخل فيه واستحكم، اندمج في يندمج، إندماجاً فهو مُندمج، المفعول مُندمج فيه.(ابن منظور)، ومنه يظهر فرق بين الدمج والإندماج، فدمج الشركات يعني قيام جهة معينة بدمج هذه الشركات، أما الإندماج يعني أن الشركات المعنية قررت الإندماج بنفسها دون تدخل أية جهة أخرى، فهو يعني انضمام عدة مؤسسات بعضها إلى بعض انضماماً تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها، ومنه فالدمج يحدث بنص قانون أما الإندماج يحدث نتيجة لإتفاق (المنجد، 2000م).

#### 2-1-2: الإندماج اصطلاحاً

يُعرف الإندماج على أنه "فناء شركة داخل أخرى أو فناء شركتين لتكوين شركة واحدة جديدة (الجبوري، 2003م) وعرفه آخر بأنه "ضم شركتين قائمتين بإدماج إحداها في الأخرى، أو بفناء الشركتين ليكونا معاً شركة جديدة" (عنايه، 2014م). وعرفه المصري (2007م) بأنه "عقد بمقتضاه تُضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، وتزول الشخصية المعنوية للشركة المُنضمه، وتنتقل أصولها والتزاماتها إلى الشركة الضامه، أو تمتزج شركتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتُنقل أصولها والتزاماتها إلى شركة جديدة". وفي تعريف آخر "بأنه ذو طبيعة إتفاقية، إذ ينبع من عمل إرادي قوامه إتجاه إرادة الأفراد المعنية إلى تكوين شخص اعتباري آخر على أنقاض الشركات المُندمجة، وقد يكون بالمزج أو بالضم" (موسى، 2010) ومنه فالإندماج بموجبه يتم توحيد بين شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة، ويؤدي إلى زوال الشخصية الاعتبارية للشركة أو الشركات المُندمجة.

### 2-1-3: أهم خصائص الإندماج

- إتفاق بين شركتين أو أكثر، مع وحدة الهدف، وزوال الشركة أو الشركات المُندمجة.
- إنتقال الذمة المالية للشركة أو للشركات المُندمجة إلى شركة قائمة أو بتكوين شركة جديدة.

### 2-1-4: أهم أهداف الإندماج (M.Grant, 2010)

- تخفيض تكلفة المُنتج وتقديمه بأفضل كفاءة ممكنه، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة الدامجة.
- زيادة القدرة المالية (الملاءة المالية) للشركة الدامجة، وزيادة الطاقة الإستيعابية لها.
- زيادة العائد المتوقع للشركة بعد عملية الإندماج، والقدرة على امتصاص الأزمات المالية.
- التوسع في الأنشطة والمنتجات، واستقطاب الكفاءات البشرية القادرة على الإبتكار والتطوير.
- يساهم بفاعلية في تحقيق أحد أهم الركائز الرئيسة لصناعة التأمين، قانون الأعداد الكبيرة.

### 2-1-5: أهم صور الإندماج

#### 2-1-5-1: الإندماج بالضم

وفيه تندمج شركة أو أكثر في شركة أخرى، بحيث تنقضي الشركة أو الشركات المُندمجة نهائياً، وتبقى الشركة الدامجة هي القائمة والمتمتعة وحدها بالشخصية الاعتبارية، وتؤول إليها جميع أصول وخصوم الشركة أو الشركات المُندمجة (الرشيدي، 2004م).

#### 2-1-5-2: الإندماج بالمزج

وفيه يتم الإتفاق بين شركتين أو أكثر على نقل أصول وخصوم كل منهما إلى الشركة الجديدة التي تنشأ نتيجة الإندماج، وتزول الشخصية الاعتبارية للشركات المُندمجة بتكوين شركة جديدة، لها الشخصية القانونية والذمة المالية الجديدة، والتي تختلف تماماً عن شخصية الشركات المُندمجة، وتؤول إليها جميع أصول والتزامات الشركات المنتهية (القليوبي، 2011م).

### 2-1-5-3: الدمج الجبري (القسري)



يتم بناءً على قرار من جهة إدارية، غالباً الحكومات، وبالتالي يفقد الاندماج عنصر العقد، إذ يتم بحكم قانون أو قرار حكومي (الطراد، 2008م).

### 2-1-5-4: الاندماج وبعض الصور الأخرى

#### 2-1-5-4-1: السيطرة (Control)

وتعني قيام شركة بشراء شركة أخرى وتستمر الشركتان بالعمل وبدون أية تغييرات مهمة تُذكر، خاصة بالكيان القانوني لهما.

#### 2-1-5-4-2: الإستحواذ (Acquisition)

يعني شراء شركة (الشركة المُستهدفة) بواسطة شركة أخرى (M.Grant, 2010) شراء شركة أكبر لشركة أصغر، بيد أنه في بعض الأحيان تقوم شركة أصغر بالإستحواذ على حصة الإدارة المُسيطرَة في شركة أكبر أو أكثر رسوخاً في السوق، ويمكن أن تتم السيطرة بشراء أسهم أو أصول الشركة المُستهدفة، بحيث تسمح النسبة المُشتراة للشركة المُستحوذَة بالهيمنة على مجلس إدارة الشركة المُستحوذ عليها، دون أن يؤدي إلى فقدان الشركة المستحوذ عليها لكيانها القانوني (ضاهر، 2015).

ويمكن للباحث القول أن الاندماج يمثل ظاهرة اقتصادية، له إيجابياته وعليه من السلبيات، فالعبرة الأساسية بما حققه من نتائج ومزايا. ومنه فإن عملية التقييم والتحليل المالي والفني تمثل أحد أهم الآليات التي يمكن منها الوقوف على ما حققه من نتائج وأهداف، وتزداد أهمية تقييم الأداء خاصة في صناعة التأمين لسماته الخاصة، سالف الذكر، ومنها فإن تقييم الأداء له شقان أساسان وهما شق فني، يتعلق بنشاط التأمين، وشق مالي، يرتبط بعملية الإستثمار. ويقتصر الباحث على الشق الفني قبل وبعد الدمج، حتى يمكن الوقوف على ما حققه الدمج من نتائج، من خلال المؤشرات الإحصائية المُتعارف عليها، بالإضافة إلى إستخدام المؤشرات الخاصة بالمحفظة التأمينية وفقاً لنظام الإنذار المبكر (IRIS)، والمتعلقة بالأداء الفني لشركات التأمين

### 3: المقاييس الإحصائية

#### 3-1: الحصة السوقية للشركة

تُعد من أهم مؤشرات حجم الشركة ومركزها التنافسي، وتعكس معدل نمو السياسة الإكتتابية التي تنتهجها الشركة، بهدف التوسع في أعمالها، ومنه إنخفاض معدلات التكلفة والعديد من الجوانب الإيجابية الأخرى منها: مدى إقبال العملاء وثقتهم في التعامل مع الشركة، وملاءمتها المالية، وقدرة الجهاز الإنتاجي على استقطاب عمليات تأمينية جديدة، مقدار الدعاية والإعلان (الخولي، 2010م).

#### 3-2: معدل الإحتفاظ

يمثل حجم الأقساط المُكتتبه الذي تحتفظ به الشركة، ويقيس صافي الأقساط المُكتتبه إلى إجماليها لنفس العام، والمدى المقبول أكبر من 50%، ويوضح مدى اعتماد الشركة على مُعيدي

التأمين (حُزِين، 2003م). وأوضح الخولي (2010م) أن معدل الإحتفاظ يعتمد على خبرة الشركة، وإرتفاعه يشير إلى إنتقاء الأخطار في ظل المنافسة الحادة بين الشركات، ووجود إدارة واعية قادرة على إتخاذ القرار المناسب، بالإضافة إلى توافر الملاءة المالية التي تُمكن من الوفاء بالإلتزامات.

### 3-3: معدل المصروفات الكلية

يُعد معدل المصروفات الكلية أحد المؤشرات الهامة لمدى الكفاءة المالية للشركة وقدرتها في تقديم منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة (المصروفات الكلية إلى الأقساط المُكتتبة)، والحد المقبول ألا تزيد عن 30% (أبوبكر، 2006م).

### 3-4: معدل الخسارة الفني

ويساوي نسبة التعويضات التحميلية إلى الأقساط المُكتسبة لنفس العام، وهو بهذا يمثل أحد معايير تقييم نتائج الإكتتاب وأحد المؤشرات الهامة لنتائج العمليات الفنية للشركة، ومنه يمكن الوقوف على نوعية الأخطار المُغطاه (الخولي، 2010م). ويتراوح معدل الخسارة الفني بين 28% إلى 60% ويُعد مقبولاً دولياً حتى إن وصل إلى 70% أو 80%، ويستخدم كمؤشر في مدى كفاية وعدالة الأسعار، والاستقرار النسبي لمعدلات الخسائر مؤشر جيد على استقرار النتائج والأسعار، وعدم استقرارها مؤشر على امكانية تعرض الشركة لهزات مالية قد تؤثر على ملاءتها المالية، ومنه تأتي أهميته في تحديد الأهداف ورسم السياسات الخاصة بأنشطة التأمين والإنتاج والإكتتاب والتسعير وإعادة التأمين وتكوين المخصصات الفنية (حموده، 1998م).

### 3-5: معدل الخسارة المُركب

يُستخدم معدل الخسارة المُركب كمقياساً معيارياً لربحية الإكتتاب، ويمثل أحد المؤشرات الهامة لتقييم نتائج الأداء الفني، ويعتبر أحد مقاييس نجاح الإدارة في إتباع سياسة إكتتاب ناجحه تُحقق الأهداف الرئيسية للشركة، ومنه يمكن الوقوف على أداء محفظتها التأمينية، ويمثل النسبة من كل وحدة نقود من القسط تُدفع مقابل الخسائر والمصروفات المتوقعة (يُعرف بمعدل التكلفة الكلية)، ويتكون من معدل الخسارة الفني ومعدل العمولات وتكاليف الإنتاج ومعدل المصروفات العمومية والإدارية على أساس الإكتتاب الإجمالي، والمعدل النمطي لا يزيد عن 100% (حُزِين، 2006). ويأخذ في الاعتبار المخصصات الفنية وجميع الأعباء، ومنه إذا كان أقل من 100% يعني ربح إكتتاب، وإتباع الشركة للأسس الفنية السليمة، خاصة فيما يتعلق بسياسة الإكتتاب والتسعير، مع مراعاة أن إرتفاع معدل ربح الإكتتاب قد يُخفي ممارسة سلبية في الأسعار، أكثر مما

يعني نجاحاً حقيقياً، وإذا كان أكبر من 100%، فهذا يعني وجود خسائر إكتتاب، والحدود المقبولة لهامش ربح الإكتتاب من 3% إلى 10% (حموده، 1998م).



### 3-6: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية

وتشمل المؤشرات التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركة، وترتبط بحجم أقساط الإكتتاب وتقلباتها، وأخطار إعادة التأمين، وفقاً لنظام الإنذار المبكر IRIS، كما يلي.

#### 3-6-1: حجم الأخطار

ويتم قياس حجم الأخطار من خلال نسبتين كما يلي:

$$\text{النسبة الأولى} = \text{إجمالي الأقساط المكتتبه} / \text{الفائض} \times 100$$

والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 900% وفقاً لمعايير السوق الأمريكي وبعض الدراسات ترى أن المدى المقبول بالدول النامية هو أقل من 300% (حموده، 1998).

**النسبة الثانية = صافي الأقساط المكتتبه / الفائض  $\times 100$  والمدى المقبول من 220%**

إلى 300%. استناداً إلى أن حجم أقساط الإكتتاب مؤشر على الأخطار المقبولة بالمحفظة التأمينية، بإفتراض تناسب القسط مع درجة الخطر، وهو الأساس المُتعارف عليه في صناعة التأمين، فصافي الأقساط المكتتبه يمثل المؤشر الأساس لأخطار المحفظة التأمينية، وهذا يعكس قدرة الشركة في مواجهة التقلبات غير المواتية في نتائج الأخطار الأصلية المُغطاه، فكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الخطورة على رأس مال الشركة.

#### 3-6-2: التغير في الإكتتاب

يشير إلى مدى التوسع أو الإنكماش في حجم الأخطار التي تغطيها الشركة، ويتراوح المدى المقبول بين 33%-33%، حيث أن الزيادة في صافي الأقساط المكتتبه يتطلب زيادة في رأس المال والإحتياطيات (حموده، 1998)، كما أن فشل العملية الإكتتابية والدخول في إستثمارات غير ملائمة يؤدي إلى خلل في وضع الشركة وعدم الإستمرار بكفاءة عالية، ويمكن للشركة أن تعتمد على حجم أصولها في السياسة الإكتتابية والإستثمارية وإعادة التأمين (Samson, 2014). ويُحسب كما يلي:

التغير في الإكتتاب = صافي أقساط الإكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق

صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق

#### 3-6-3: أخطار إعادة التأمين

توضح هذه النسبة قدرة الشركة في تحديد حجم الأخطار المنقولة إلى مُعيدي التأمين وهي تساوي نسبة مُساعد الفائض إلى الفائض لنفس السنة، حيث أن:

**مُساعد الفائض = عمولة إعادة التأمين الصادر  $\times$  الأقساط غير المُكتتبه لعمليات إعادة التأمين**

الصادر. والمدى المقبول أقل من 25%، وتعكس زيادة النسبة إنخفاضاً في معدل الإحتفاظ ومنه

تعرض الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وإنخفاض صافي أقساط

الإكتتاب لديها (الزيرير و الحبشي، 2015م).

#### 4: الاطار التطبيقي للبحث

4-1: تطور الأقساط والتعويضات والحصة السوقية لشركة مصر للتأمين بعد الدمج.

القيمة بالآلاف جنيه

جدول 1: تطور الأقساط والتعويضات المباشرة والحصة السوقية للشركة بعد الدمج

بيان السنة	الأقساط المباشرة	معدل التغير السنوي %	إجمالي أقساط السوق	معدل التغير السنوي للسوق %	الحصة النسبية للشركة من أقساط السوق	معدل التغير السنوي لحصة الشركة %	التعويضات المباشرة	معدل التغير السنوي للتعويضات %
2009/10	2970192	---	5173824	----	0.57408	----	2236384	----
2010/11	3107691	4.6	5655426	9.3	0.54951	(4.3)	1886659	(16.7)
2011/12	3290895	5.9	6088898	7.7	0.54047	(1.6)	2953580	56.6
2012/13	3817661	16	6953525	14.2	0.54902	1.6	1840770	(37.7)
2013/14	4018491	5.3	7546710	8.5	0.53248	(3.01)	1808295	(1.76)
2014/15	4120276	2.5	8117980	7.6	0.50754	(4.7)	2117134	17.1
2015/16	4353616	5.66	9009391	11	0.48323	(4.79)	2681496	26.7
2016/17	5660190	30	12328622	36.8	0.45911	(4.99)	2317881	(13.6)
2017/18	6884989	21.6	15621435	26.7	0.44074	(4.00)	3273080	41.2
2018/19	7370725	7.1	18112579	15.9	0.40694	(7.67)	3448180	5.4
الوسط	4559473	10.9	9460839	15.3	0.50432	(3.72)	2456346	8.5822
الإنحراف المعياري	1557909	8.91	4437429	10.07	0.05480	2.5748	570507.8	29.918
معامل الاختلاف	0.34169	0.81	0.46903	0.658	0.10867	0.69256	0.232258	3.486

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، السنوات من 2010/2009م إلى 2018/2019.

تبين من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط الأقساط المباشرة 4559472.6 ألف جنيه بإنحراف معياري 1557909.4 ألف جنيه ودرجة تجانس 65.8% مما يعني أن هنالك تجانس ضعيف في قيمة الأقساط، وهذا مؤشر على عدم الإستقرار النسبي في الأقساط السنوية للشركة، مما يؤثر على التدفقات النقدية.
- تراوح معدل التغير السنوي للأقساط المباشرة بين 2.5% إلى 36.8% بمتوسط 10.96% وإنحراف معياري 8.91%، ودرجة تجانس 18.8%، مما يعني أن هنالك تذبذب واضح في معدلات التغير السنوي للأقساط المباشرة بالشركة، وهذا يعني أن هنالك عدم استقرار نسبي في معدلات نمو الأقساط المباشرة، بينما تراوح معدل التغير للأقساط المباشرة بالسوق بين 7.6% و 36.8%، وبمتوسط 15.3%، ومنه فإن متوسط معدل النمو السنوي للأقساط المباشرة أقل منه للسوق، وأنها تنمو بمعدلات أقل من معدلات النمو بالسوق ككل، مما يحتم ضرورة الإهتمام بالسياسة التسويقية للشركة، بهدف تحقيق معدلات نمو تتماشى مع المعدلات السائدة بالسوق.
- تراوحت الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة بين 40.69% إلى 57.4% بمتوسط 50.4% ودرجة تجانس 89% مما يعني أن هنالك استقرار نسبي في الحصة السوقية للشركة.
- تراوح معدل التغير في الحصة النسبية للشركة من أقساط السوق بين 1.6% : -7.7%، وهذا يعني أن هنالك تناقص في الحصة النسبية للشركة من الأقساط المباشرة، حيث بلغت 57.4%



في 2009/2010 بينما وصلت إلى 40.7% في 2018/2019 ، مما يعني أن معدلات التغيير سالبة، فيما عدا سنة 2012/2013 كان معدل التغيير موجب، ويرى الباحث أن معدلات التغيير السالبة للحصة السوقية تتعارض مع الأهداف الرئيسية للدمج، حيث من المفترض حدوث تزايد في الحصة النسبية للشركة من أقساط السوق بعد عملية الدمج، فهذا يمثل نقطة ضعف بالشركة يجب التركيز عليها والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإنخفاض المتوالي للحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة، مما يستلزم مراجعة السياسة التسويقية بالشركة.

- بلغ متوسط التعويضات المباشرة 2456345.9 ألف جنيهه بإنحراف معياري 570507.76 ألف جنيه، ودرجة تشتت 23.2% مما يعني أن هنالك تشتت نسبي في حجم التعويضات المباشرة للشركة، وإن كانت درجة التجانس أكبر منها في الأقساط المباشرة.
- معدل التغيير في التعويضات المباشرة (37.7) : 41.2% بمعامل إختلاف 348% مما يعني أن هنالك تذبذب واضح في معدلات التغيير للتعويضات المباشرة، وهذا له آثاره السلبية، حيث يمكن أن يُعرض الشركة لهزات مالية غير متوقعة، ومنه يلزم النظر في السياسة الإكتتابية للشركة في إنتقاء الأخطار.

#### 2-4: تطور معدلات الخسائر وحد الإحتفاظ ومعدل المصروفات والفائض التأميني ومعدل الخسارة المُركب بعد الدمج.

جدول 2: تطور معدلات الخسائر وحد الإحتفاظ والمصروفات والفائض التأميني ومعدل الخسارة المُركب.

القيمة بالآف جنيه

بيان السنة	معدل الخسائر %	معدل الإحتفاظ %	المصروفات العمومية %	العمولات وتكاليف الإنتاج %	معدل المصروفات الكلية %	معدل الخسارة المُركب %	فائض/عجز النشاط التأميني	معدل التغيير السنوي في الفائض %	معدل تغيير الفائض للسوق %
2009/10	116.6	54.6	8.6	15.6	24.2	140.8	(8567)	---	---
2010/11	98.6	56.5	10.8	14.7	25.5	124.1	270629	103.2	218.4
2011/12	79.8	51.5	8.8	15.9	24.7	104.5	597256	120.7	(84.9)
2012/13	79.7	45.3	9.6	15.8	25.4	105.1	343502	(42.49)	(33.7)
2013/14	57.6	50.6	10.5	16.5	27	84.6	715166	108.2	84.4
2014/15	59.0	57.7	10.7	17.9	28.6	87.6	839244	17.35	18.4
2015/16	44.2	61.4	11.3	20	31.3	75.5	1388239	65.42	53.1
2016/17	41.6	63.4	9.2	20.1	29.3	70.9	2295983	65.39	57.2
2017/18	61.2	61	9.9	19.2	29.1	90.3	982299	(57.22)	(39.0)
2018/19	61.5	63.9	8.6	18.9	27.5	89	1434922	46.1	50.2
الوسط	69.98	56.59	9.8	17.46	27.26	97.24	885867	47.4	36.1
الإنحراف المعياري	22.53	6.12	0.9402	1.8948	2.316	21.78	678140	63.99	88.0
معامل الاختلاف	0.32	0.108	0.0959	0.1085	0.0849	0.224	0.76551	134.9	244.4

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الكتاب الاحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، السنوات من 2010/2009م إلى 2019/2018.

#### تبيين من الجدول السابق ما يلي:

- تراوح معدل الخسارة السنوي بين 41.6%، 116.6% بمتوسط 69.98% ومعامل إختلاف 32.2% مما يعني أن هنالك تذبذب في معدلات الخسائر السنوية للشركة، وهذا بالطبع قد يعرض

الشركة لهزات مالية غير متوقعة لعدم الإستقرار النسبي لمعدلات الخسائر، وإن كان المتوسط في الحدود المُتعارف عليها (70%)، كما يلاحظ الإنخفاض النسبي في معدلات الخسائر للسنوات الأربع الأخيرة، وهذا مؤشر إيجابي للشركة بعد الدمج.

- تراوح معدل الخسارة المُركب بين 70.9%، 140.8% بمتوسط 97.2% ومعامل إختلاف 22.4% مما يعني أن هنالك عدم استقرار نسبي في معدل الخسارة المُركب، كما يتضح أن المتوسط قريب من الحد الأقصى المقبول لمعدل الخسارة المُركب وهو ألا يزيد عن 100%، حتى لا تتعرض الشركة للإفلاس الإكتواري، ويُلاحظ أن السنوات من 2009/2010 : 2012/2013 بها معدل الخسارة المُركب أكبر من 100%، ويرجع للتزايد في معدل الخسارة الفني لهذه السنوات، وهذا يعني أن تلكم السنوات بها خسائر إكتتاب.

- تراوح معدل الإحتفاظ بين 45.3%، 63.9% بمتوسط 56.59% ودرجة تجانس 89.2%، مما يعني أن هنالك استقرار نسبي لمعدل الإحتفاظ السنوي، وأن متوسط معدل الإحتفاظ في الحد المقبول المُتعارف عليه وهو أكبر من 50%، وهذا مؤشر إيجابي للشركة، وإن كان الباحث يرى أنه يمكن للشركة زيادة معدل الإحتفاظ أكثر من هذا، خاصة بعد الدمج، وبالطبع زيادة رأس المال والإحتياطيات، وتوافر الملاءة المالية، مما يساهم في زيادة عملياتها التأمينية ومعدل الإحتفاظ لديها، خاصة بعد الدمج الذي بمقتضاه يعني وجود خبرة فنية كافية بالشركة.

- تراوح معدل المصروفات العمومية والادارية بين 8.6% إلى 11.3% بمتوسط عام قدره 9.8% وإنحراف معياري 0.94% ودرجة تجانس 90%، وهذا مؤشر جيد على أن هنالك إستقرار في معدلات المصروفات العمومية والإدارية، وهو في الحدود المُتعارف عليها في صناعة التأمين.

- تراوح معدل العمولات وتكاليف الإنتاج بين 14.7%، 20.1% بمتوسط 17.46% ودرجة تجانس 89.2% مما يعني أن هنالك تجانس في معدلات العمولات وتكاليف الإنتاج، وإن كانت درجة التجانس هذه تختلف عنها في الأقساط المباشرة بالشركة والتي من المفترض أن ترتبط بها، لوجود علاقة طردية مباشرة بينهما.

- تراوح معدل المصروفات الكلية بين 24% و 31% بمتوسط 27.3%، ودرجة تجانس 91%، وهذا لوجود استقرار نسبي في معدلات العمولات والمصروفات الإدارية، وإن كان المتوسط قريب من المعدل النمطي 30%، ويرى الباحث حتى وإن كان المتوسط أقل من المعدل النمطي إلا أنه يمكن تخفيضه أكثر، خاصة بعد الدمج، وذلك لزيادة عمليات الشركة وضرورة الإستفادة من اقتصاديات الحجم بشكل أفضل، خاصة أنه يُلاحظ تزايد في السنوات الخمس الأخيرة.



- بلغ متوسط فائض النشاط التأميني 885867 ألف جنيه بإنحراف معياري 678140 ومعامل إختلاف 76.5% مما يؤكد أن هنالك تذبذب واضح في الفائض التأميني السنوي للشركة، ويجب مراجعة أسباب ذلك.

- تراوحت معدلات التغير السنوي فائض/عجز النشاط التأميني بين (57.22%)، 120.7% بمتوسط 47.4% وإنحراف معياري 64% ومعامل إختلاف 135%، مما يعني أن هنالك تذبذب واضح في معدلات التغير للفائض التأميني، وإن كان التغير في معدلات التغير في الفائض التأميني للسوق بوجه عام يتغير بدرجة تشتت أكبر منها لشركة مصر للتأمين، حيث بلغ معامل الإختلاف لمعدلات التغير للفائض لسوق التأمين المصرية 244%.

وحفاظاً على عدم التكرار تم حساب المؤشرات السابقة للشركة قبل الدمج، وترك الباحث التعليق عليها بشكل مستقل، مكتفياً بإظهارها بالجدول التالي الذي يبين مؤشرات التقييم قبل وبعد الدمج، وتم أخذ بيانات الشركة قبل الدمج من الجداول الموضحة بملحق البحث، وهذا ما يتم تناوله فيما يلي:

**4-3: مقارنة متوسطات مؤشرات نتائج النشاط التأميني للشركة قبل وبعد الدمج.**

جدول 3: مقارنة متوسطات مؤشرات نتائج النشاط التأميني للشركة قبل وبعد الدمج

بعد الدمج			قبل الدمج			بيان
معامل الإختلاف %	الإنحراف المعياري %	المتوسط %	معامل الإختلاف %	الإنحراف المعياري %	المتوسط %	
81.24	8.91	10.96	118	19.37	16.43	معدل التغير في الأقساط المباشرة
66.23	9.71	14.66	85.6	10.09	11.78	معدل التغير في أقساط السوق
10.8	5	50.4	17.1	7.34	43.44	الحصة السوقية للشركة من الأقساط
69.25	2.57	(3.72)	271.61	10.165	3.74	معدل التغير في الحصة السوقية
328.667	28.2072	8.5822	173	79.64	46.04	معدل التغير في التعويضات المباشرة
134.9	63.99	47.4	582.4	33.464	5.746	التغير في معدلات التغير للفائض
10.82	6.12	56.59	14.94	5.7177	38.27	حد الإحتفاظ
32.2	22.54	69.98	45.77	38.98	85.15	معدل الخسارة الفني
22.4	21.78	97.24	34.32	36.697	106.9	معدل الخسارة المركب
10.85	1.895	17.46	17.7	2.88	16.32	معدل العمولات وتكاليف الإنتاج
9.59	0.9402	9.8	23.4	1.273	5.44	معدل المصروفات العمومية والإدارية
8.49	2.316	27.26	18.64	4.057	21.767	معدل المصروفات الكلية.

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات الجداول السابقة. والجدول رقم (5)، (6) بملحق البحث.

تبيين من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط معدل التغيير في الأقساط المباشرة قبل الدمج 16.43% بدرجة تشتت 118%، بينما هو بعد الدمج 10.96% بدرجة تشتت 81.24% مما يعني أن معدلات التغيير في الأقساط المباشرة للشركة بعد الدمج تتغير بمعدلات مُتقاربة نسبياً لما قبل الدمج، مما قد يكون هذا مؤشراً إيجابياً على الإستقرار النسبي لمعدلات التغيير للأقساط المباشرة والسياسة الإكتتابية للشركة بعد الدمج، وإن كانت درجة التشتت لكلاهما أكبر منها لسوق التأمين بوجه عام، مما يحتاج معه الإهتمام بالسياسة التسويقية للشركة.
- بلغ متوسط الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة 43.44% بدرجة تجانس 82.9% قبل الدمج بينما هو 50.4% ودرجة تجانس 89.2% بعد الدمج، مما يعني أن هنالك تزايداً في الحصة السوقية للشركة بعد الدمج وإستقرار نسبي أكثر، بعد الدمج، إلا أن الباحث يرى بالرغم من التزايد النسبي هذا إلا أنه أقل مما هو مرغوب فيه بعد الدمج، وكما سلف ذكره هنالك تناقص في الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، لفترة الدراسة، حيث يكاد يقترب من متوسط الحصة السوقية للشركة قبل الدمج، حيث بلغ المتوسط لهذه السنوات الخمس الأخيرة 45.9%، وهذا مؤشر سلبي للشركة، يستلزم مراجعة السياسة التسويقية، والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تناقص الحصة السوقية من الأقساط المباشرة للسوق، خلال تلكم السنوات، خاصة أن هذا التناقص يتعارض مع الأهداف الرئيسية لعملية الدمج.
- بلغ متوسط معدل التغيير في الحصة السوقية من الأقساط المباشرة 3.74% قبل الدمج، موجب، ودرجة تشتت 271% بينما هو بعد الدمج (3.72%) ، معدل سالب، ودرجة تشتت 69.25% مما يؤكد أن هنالك تناقص في الحصة السوقية للشركة بعد الدمج، خلال فترة الدراسة، والإخفاض النسبي في درجة تشتت المعدلات بعد الدمج عنه قبل الدمج لا يعني مؤشر إيجابي للشركة بعد الدمج، وإنما يشير إلى عدم النمو، عدم تزايد الحصة السوقية من الأقساط المباشرة، وهذه نقطة ضعف بالشركة يجب دراستها وعلاجها.
- بلغ متوسط معدل التغيير في التعويضات المباشرة قبل الدمج 46.1% ودرجة تشتت 173% بينما هو بعد الدمج 8.58% بدرجة تشتت 328.67%، مما يعني أن معدلات التغيير في التعويضات المباشرة بعد الدمج أكثر تشتتاً منها قبل الدمج، وهذا بالطبع يستلزم مراجعة السياسة الإكتتابية للشركة في إنتقاء الأخطار.
- بلغ متوسط معدل التغيير في الفائض التأميني قبل الدمج 5.75% بدرجة تشتت 582%، بينما هو بعد الدمج 47.4% بدرجة تشتت 134.9%، مما يعني أن معدلات التغيير في الفائض التأميني أكثر تجانساً للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج.



- بلغ متوسط حد الاحتفاظ قبل الدمج 38.27% وبدرجة تشتت 14.94%، بينما هو 56.6% بعد الدمج وبدرجة تشتت 10.8%، مما يعني تزايد معدل الاحتفاظ بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا مؤشر إيجابي للشركة ويتفق مع الأهداف المرجوة من الدمج، يضاف لذلك أن معدلات الاحتفاظ بعد الدمج في المدى المقبول المتعارف عليه بصناعة التأمين، وهو أن يزيد عن 50%، بينما نجده قبل الدمج لا يحقق المعيار.
- بلغ متوسط معدل الخسارة الفني قبل الدمج 85.2% بدرجة تشتت 45.7%، بينما هو بعد الدمج 69.98% بدرجة تشتت 32%، مما يشير إلى التحسن النسبي لمعدلات الخسائر الفنية للشركة بعد الدمج، يُضاف لذلك أن متوسط معدلات الخسائر الفنية قبل الدمج يزيد عن الحد المقبول والمتعارف عليه بصناعة التأمين، وهو ألا يزيد عن 70%، وهذا الذي حققته الشركة بعد الدمج، كما أن هنالك تجانس نسبي لمعدلات الخسائر بعد الدمج عنه قبل الدمج، ويعد هذا أحد المؤشرات الإيجابية الهامة لنتائج المحفظة التأمينية للشركة بعد الدمج.
- بلغ متوسط معدل الخسارة المُركب قبل الدمج 106.9% بدرجة تشتت 34.32%، بينما هو بعد الدمج 97.24% بدرجة تشتت 22.4%، وهذا يشير إلى تحسن في معدل الخسارة المُركب للشركة بعد الدمج، وأنه في الحدود المقبولة المُتعارف عليها وهو ألا يزيد عن 100%، حتى لا تُحقق الشركة خسائر إكتتاب، وهذا هو الحال للشركة قبل الدمج، حيث بلغ متوسط معدلات الخسائر المُركب للشركة 106.9% قبل الدمج، وهذا يعني أن الشركة كانت تحقق خسائر إكتتاب قبل الدمج، ومؤشر على تعرضها للإفلاس الإكتواري، ومنه فهذا مؤشر إيجابي للشركة بعد الدمج.
- بلغ متوسط معدل المصروفات الكلية قبل الدمج 21.8% بدرجة تجانس 81%، بينما هو بعد الدمج 27.3% بدرجة تجانس 91.5%، مما يعني أن هنالك تزايد في معدلات المصروفات الكلية للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج، وهي بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم العمليات التأمينية بعد الدمج، مما يعني أن الشركة لم تستفد من حجم الوفورات الناتج عن عملية الدمج، ولهذا يجب مراجعة كافة البنود المرتبطة بالمصروفات العمومية والإدارية بالشركة، بالإضافة لمراجعة معدل العمولات وتكاليف الإنتاج بها، حيث بلغ المتوسط بعد الدمج 18%، مما يعني أن 18% من حجم الأقساط المباشرة بالشركة عمولات وتكاليف إنتاج، وهذا يتجاوز الحدود المسموح بها والمتعارف عليها في صناعة التأمين، وهذه تمثل نقطة ضعف يجب مراجعتها.
- 4-4: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية، وتشمل المؤشرات التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركة، وفقاً لنظام الإنذار المُبكر IRIS. كما في الجدول التالي:

قبل الدمج للسنوات من 2002/2003 إلى 2006/2007 وبعد الدمج من 2014/2015 إلى 2018/2019

بيان	حجم الأخطار النسبة الأولى = إجمالي الأقساط المكتتبة/ الفائض	حجم الأخطار النسبة الثانية = صافي الأقساط المكتتبة/ الفائض	التغير في الإكتتاب	أخطار التأمين	إعادة
قبل الدمج	674.3%	232.7%	16.73%	35.17%	
بعد الدمج	550.81%	337.65%	20.1%	20%	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول رقم (1)، (2)، (3)، (4) بملحق البحث.

### تبين من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط نسب إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض قبل الدمج 674.3% وبدرجة تجانس 61.55% بينما هي 550.81% بعد الدمج بدرجة تجانس 59.4%، كلتا النسبتين في المدى المقبول وهو أقل من 900%، مما يشير ذلك على متانة المركز المالي للشركة وتناسب أخطار المحفظة التأمينية مع قدراتها المالية، وذلك قبل الدمج وبعده، مع مراعاة أن النسبة قبل الدمج أكبر منها بعده، مما يعني أن الشركة بعد الدمج تُحقق فائض أفضل نسبياً مما قبل الدمج، يُضاف لذلك أن درجة التجانس لمعدلات إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض أكبر قبل الدمج عنه بعد الدمج، مما يعني أن هنالك تبايناً نسبياً بعد الدمج عنه قبل الدمج، ولذا يجب على الشركة مراجعة أسباب ذلك ومنها التعويضات التحملية للشركة، بعد الدمج.
- بلغ متوسط نسب صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض قبل الدمج 232.7% بدرجة تجانس 55%، بينما هو 337.65% بدرجة تجانس 59.8% بعد الدمج، ومنه فإن الشركة بعد الدمج لا تُحقق المدى المقبول لهذا المؤشر، وهو من 220% إلى 300%، وهذا يعني أنها لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الفعلية كاملة، وهذا يتفق تماماً مع ما سلف ذكره أن هنالك تناقص في الحصة السوقية للشركة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهذا بالطبع يُناقض الأهداف الرئيسية للدمج، ومنه يجب على الشركة مراعاة سياساتها الإنتاجية والتسويقية، وهذا لأهمية هذا المؤشر الذي يبين قدرة الشركة في مواجهة التقلبات غير المواتية لأخطار المحفظة التأمينية.
- بلغ متوسط معدلات التغير في الإكتتاب قبل الدمج 16.73%، بينما هو 20.1% بعد الدمج، وهذا المؤشر يشير إلى مدى التوسع أو الإنكماش في حجم الأخطار التي تغطيها الشركة، ويلاحظ أنه قبل وبعد الدمج تحقق المدى المقبول بالإتجاه الإيجابي، حيث أن المدى المقبول لهذا المؤشر هو بين 33% : -33%، مما يعني ذلك أن مخاطر الإكتتاب لدى الشركة بعد الدمج مُنخفضة، وهذه نقطة ايجابية للشركة بعد الدمج.



- بلغ متوسط نسب أخطار إعادة التأمين قبل الدمج 35.2% بينما هو 20% بعد الدمج، مما يعني هذا زيادة حجم الأخطار التي تحتفظ بها الشركة بعد الدمج، أي زيادة معدلات الإحتفاظ للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج، وهو يتفق مع المدى المقبول، أقل من 25%، ويشير هذا إلى أن اعتماد الشركة على معيدي التأمين إنخفض نسبياً بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا أمر طبيعي ويتفق مع الأهداف الرئيسية للدمج. وهذه نقطة إيجابية بعد الدمج، حيث هذا يُخفف من احتمالية تعرض الشركة للمخاطر المرتبطة بالملاءة المالية لمعيدي التأمين، يضاف لذلك إرتفاع حصة صافي الأقساط المكتسبة لدى الشركة، وهذا يتفق مع ماسلف ذكره، فيما تبين من جدول 3 أن متوسط حد الإحتفاظ للشركة بعد الدمج أكبر منه قبل الدمج.

4-5: إختبار تحليل التباين الأحادي (One way- ANOVA) لدراسة وجود أو عدم وجود فروق معنوية بين الأداء قبل وبعد الدمج.

ويكون التعليق على نتائج الإختبار في ضوء ما يلي:

$H_0$ : لا توجد فروق معنوية بين المتغير قبل وبعد الدمج،  $H_1$ : توجد فروق معنوية بين المتغير قبل وبعد الدمج.

$\mu_1$  تعني متوسط قيم المتغير قبل الدمج،  $\mu_2$  تعني متوسط قيم المتغير بعد الدمج.

ومنه يمكن صياغة الفروض كما يلي:

الفرض العدم (عدم وجود فروق معنوية)  $H_0: \mu_1 = \mu_2$  ، الفرض البديل (وجود فروق معنوية)

أي  $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$ .

جدول 5: جدول تحليل التباين في إتجاه واحد (One way-ANOVA)

Test of Homogeneity of Variance				Sing.	F	بيان
Levene statistic	df1	df2	Sig.			
8.932	1	17	0.008	0.000	44.52	الأقساط المباشرة
1.746	1	15	0.206	0.463	0.567	معدل التغير في الأقساط المباشرة
1.235	1	17	0.282	0.031	5.562	الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة
29.535	1	15	0.00	0.208	1.72	معدل التغير في التعويضات المباشرة
2.248	1	17	0.152	0.31	1.076	معدلات الخسائر الفني
.007	1	17	0.935	0.000	45.127	معدلات الإحتفاظ
1.735	1	17	0.205	0.000	70.06	معدلات المصروفات العمومية والإدارية
1.698	1	17	0.21	0.327	1.0	معدلات العمولات والتكلفة الإنتاجية
6.506	1	17	0.021	0.002	13.504	معدل المصروفات الكلية
2.119	1	17	0.164	0.488	0.502	معدل الخسارة المركب
2.845	1	14	0.114	0.143	2.413	معدل التغير في الفائض
0.203	1	8	0.664	0.627	0.256	التغير في الإكتتاب
32.209	1	8	0.00	0.020	8.421	نسبة أخطار إعادة التأمين

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي SPSS.

- قيمة F للأقساط المباشرة 44.5 ودرجة معنويه 0.00 أقل من 1% وبالتالي بناءً على صياغة الفروض نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 99%، وهذا يؤكد ما سبق ذكره. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.008 أقل من 1% ومنه ليس هناك تجانس في البيانات مما يؤكد القول أن الأقساط تتغير بمعدلات غير متجانسة، أي عدم استقرار نسبي في تدفقات الأقساط المباشرة.
- قيمة F لمعدل التغير في الأقساط المباشرة 0.567 ودرجة معنويه 0.46 وهي أكبر من 5% وبالتالي، نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات التغير في الأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات النمو للأقساط المباشرة بالشركة بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.206 أكبر من 1%، ومنه هنالك تجانس في البيانات مما يؤكد القول أن معدلات التغير في الأقساط المباشرة لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج، ويرى الباحث أن هذا يتعارض مع الأهداف الرئيسية للدمج، الذي منها أن الشركة تُحقق معدلات نمو مرتفعة وأعلى مما كانت تُحققه قبل الدمج، فهذه نقطة ضعف للشركة يجب دراسة أسبابها وعلاجها.
- قيمة F للحصة السوقية للأقساط المباشرة 5.562 ودرجة معنويه 0.031 أقل من 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين متوسط الحصة السوقية للأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 95%، كما يُلاحظ أن درجة معنوية إختبار Test of Homogeneity of Variances 0.282 أكبر من 5%، ومنه هناك تجانس في معدلات التغير في الحصة النسبية للشركة قبل وبعد الدمج، وهذا يعني أن الحصة السوقية للشركة لم تتغير بعد الدمج بشكل مؤثر، كما في بيانات جدول 1 وجود تناقص في الحصة السوقية للشركة في السنوات الخمس الأخيرة، لذا يجب دراسة أسباب ذلك.
- قيمة F لمعدل التغير في التعويضات المباشرة 1.72 ودرجة معنويه 0.208 أكبر من 5% وبالتالي، فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات التغير في التعويضات المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات التغير في التعويضات المباشرة للشركة بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.00 أكبر من 1% ومنه هنالك تجانس في البيانات، مما يؤكد القول أن معدلات التغير في التعويضات المباشرة لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج، ويرى الباحث أن هذا يشير إلى أن الشركة لم تغير من سياستها



- الإكتتابية وانتقاءها للأخطار بشكل فاعل أكثر بعد الدمج، بحيث تصل لتخفيض معدلات التغيير في التعويضات المباشرة، بما يؤدي إلى إستقرار نسبي لنتائج الإكتتاب، فهذه نقطة ضعف للشركة.
- قيمة F لمعدل الخسائر 1.8 ودرجة معنوية 0.31 أكبر من 5%، وبالتالي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات الخسائر بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات الخسائر بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.152 أكبر من 1% ومنه هنالك تجانس في البيانات مما يؤكد القول أن معدلات الخسائر لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج، ويرى الباحث أن هذا يتعارض مع الأهداف الرئيسية للدمج، ومنها أن الشركة تُحقق معدلات خسائر أقل مما كانت تُحققه قبل الدمج، لأن من أهم خصائص الدمج وأهدافه توفر الكوادر الفنية المُتخصصة القادرة على وضع سياسة إكتتاب منها يمكن انتقاء الأخطار بشكل أفضل، مما كان قبل الدمج، فهذه نقطة ضعف للشركة.
- قيمة F لمعدلات الإحتفاظ 45.127 ودرجة معنوية 0.000 أقل من 1% وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين معدلات الإحتفاظ بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يؤكد ما سبق ذكره. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.935 أكبر من 1% ومنه هناك تجانس في البيانات مما يعني القول أن هنالك إستقرار نسبي في معدلات الإحتفاظ بالشركة قبل وبعد الدمج، أي أن الشركة تتبع سياسة الإحتفاظ بالأخطار بنسبة تكاد تكون ثابتة.
- قيمة F لمعدلات المصروفات العمومية والإدارية 70.069 ودرجة معنوية 0.000 أقل من 1% وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات المصروفات العمومية والإدارية بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 99%، ومن المُلاحظ من جدول 2 أن المعدل بعد الدمج أكبر منه قبل الدمج، ومنه يرى الباحث أن الشركة لم تستفد من اقتصاديات الحجم ومازالت مُتقلبة بأعباء إدارية لم تستطع التخلص منها بعد الدمج، ومنه يجب محاولة تقليصها، وإن كانت في المدى المقبول، كما يُلاحظ أن درجة معنوية إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.205 أكبر من 1%، ومنه هناك تجانس في معدلات المصروفات العمومية والإدارية للشركة قبل وبعد الدمج، وهذا يعني أن هنالك إستقرار نسبي في معدلات المصروفات العمومية والإدارية للشركة بعد الدمج.
- قيمة F لمعدل العمولات وتكاليف الإنتاج 1.0 ودرجة معنوية 0.327 وهي أكبر من 1%، ومنه فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات العمولات وتكاليف الإنتاج بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن هذا المعدل بعد الدمج لم يختلف كثيراً عنه قبل الدمج، وذلك بدرجة ثقة 99%. كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار

Test of Homogeneity of Variances هي 0.21 أكبر من 1% هنالك تجانس، مما يؤكد

القول أن هنالك إستقرار نسبي في معدلات العمولات وتكاليف الإنتاج.

- قيمة F لمعدلات المصروفات الكلية 13.504 ودرجة معنوية 0.002 أقل من 1% وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات المصروفات الكلية بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 99%، ومن الملاحظ من جدول 2 أن متوسط المعدل بعد الدمج أكبر منه قبل الدمج، ومنه يرى الباحث أن الشركة لم تستفد من اقتصاديات الحجم ومازالت مُثقلة بأعباء إدارية لم تستطع التخلص منها بعد الدمج، ومنه يجب محاولة تقليصها، وإن كانت في المدى المقبول وهو 30%، كما يُلاحظ أن درجة معنوية إختبار Test of Homogeneity of Variances 0.021 وهي أكبر من 1%، ومنه هنالك تجانس في معدلات المصروفات الكلية للشركة بدرجة ثقة 99%، وهذا يعني أن هنالك استقرار نسبي في معدلات المصروفات الكلية للشركة بعد الدمج، وإن كان المتوسط قريب من الحد الأقصى المقبول، ومنه يرى الباحث أنه يُفضل تقليص معدل المصروفات الكلية للشركة بما لها من إمكانيات أفضل مُفترضه بعد الدمج.

- قيمة F لمعدل الخسارة المُركب 0.502 ودرجة معنوية 0.488 وهي أكبر من 5% ومنه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسطات معدلات الخسارة المُركب بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن متوسط معدل الخسارة المُركب بالشركة بعد الدمج لم يختلف كثيراً عنه قبل الدمج. كما أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.164 أكبر من 1%، ومنه هنالك تجانس في معدل الخسارة المُركب، ويرى الباحث أن هذا يرجع إلى معدلات المصروفات الكلية.

- قيمة F لمعدل التغير في الفائض 2.413 ودرجة معنوية 0.143 أكبر من 5% وبالتالي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدل التغير في الفائض بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدل التغير في الفائض بعد الدمج لم يختلف كثيراً عنه قبل الدمج. كما أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.1 أكبر من 5%، ومنه هنالك تجانس في البيانات مما يعني أن معدلات التغير في الفائض لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج، ويرى الباحث أنه يجب مراجعة السياسة الإكتتابية للشركة في إنتقاء الأخطار والإهتمام بالتسويق بشكل أكثر.

- قيمة F لمعدل التغير في الإكتتاب 0.256 ودرجة معنوية 0.627 أكبر من 5% وبالتالي رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدل التغير في الإكتتاب بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدل التغير في الإكتتاب بعد الدمج لم



يختلف كثيراً عنه قبل الدمج. كما أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.66 أكبر من 5%، ومنه هنالك تجانس في البيانات مما يعني أن معدلات التغير في الفائض لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج.

- قيمة F لمتوسط نسبة أخطار إعادة التأمين 8.421 ودرجة معنويه 0.02 أقل من 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أنه توجد فروق معنوية بين أخطار إعادة التأمين بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يؤكد ما سبق ذكره، زيادة معدلات الإحتفاظ للشركة بعد الدمج، كما يُلاحظ أن درجة المعنوية في إختبار Test of Homogeneity of Variances هي 0.000 أقل من 5% ومنه ليس هناك تجانس في البيانات.

## 5: النتائج والتوصيات والمقترحات

### 1-5: النتائج

- وجود تجانس ضعيف في قيمة الأقساط المباشرة السنوية للشركة بعد الدمج، وهذا مؤشر على عدم الإستقرار النسبي للأقساط المباشرة، مما يؤثر على التدفقات النقدية الداخلة للشركة.
- وجود تذبذب واضح في معدلات التغير السنوي للأقساط المباشرة للشركة بعد الدمج، كما أن الأقساط المباشرة تنمو بمعدلات أقل من مثيلها بالسوق ككل.
- تراوح معدل التغير في الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة بين 1.6%: -7.7%، وهذا يعني أن هنالك تناقص في الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة، حيث بلغت 57.4% في 2009/2010 بينما وصلت إلى 40.7% في 2018/2019، هنالك تناقص في السنوات الخمس الأخيرة، ويكاد يقترب متوسط الحصة السوقية بعد الدمج بما هو قبله، حيث بلغ المتوسط لهذه السنوات الخمس الأخيرة 45.9%.
- هنالك تشتت نسبي في حجم التعويضات المباشرة بعد الدمج، وتذبذب واضح في معدلات التغير للتعويضات، وهذا له آثاره السلبية، حيث يمكن أن يُعرض الشركة لهزات مالية غير متوقعة.
- تذبذب معدلات الخسائر السنوية للشركة، وعدم إستقرار نسبي في معدل الخسارة المُركب، والمتوسط قريب من الحد الأقصى المقبول.
- وجود إستقرار نسبي لمعدل الإحتفاظ السنوي بالشركة بعد الدمج، وأن متوسط معدل الإحتفاظ في الحد المقبول المُتعارف عليه وهو أكبر من 50%، بينما قبل الدمج لا يحقق هذا المعيار.
- إستقرار معدلات المصروفات العمومية والإدارية، وهو في الحدود المُتعارف عليها.
- إستقرار معدلات العمولات وتكاليف الإنتاج، وإن كانت درجة التجانس تختلف عنها في الأقساط المباشرة بالشركة، والتي من المفترض أن ترتبط بها، لوجود علاقة طردية مباشرة بينهما.
- تذبذب واضح في الفائض التأميني السنوي للشركة ومعدلات التغير له.
- معدلات التغير في الأقساط المباشرة بعد الدمج تتغير بمعدلات مُتقاربة نسبياً لما قبل الدمج.
- معدلات التغير في التعويضات المباشرة بعد الدمج أكثر تشتتاً منها قبل الدمج.
- معدلات التغير في الفائض التأميني أكثر تجانساً للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج.
- متوسط معدلات الخسائر الفنية قبل الدمج يزيد عن الحد المقبول، والمتعارف عليه بصناعة التأمين، بينما هو في المدى المقبول بعد الدمج، وهنالك تجانس نسبي بعد الدمج عنه قبل الدمج.
- معدل الخسارة المُركب بعد الدمج في الحدود المقبولة المُتعارف عليها، وهو ألا يزيد عن 100%، بينما هو قبل الدمج 106.9%، وهذا يعني أن الشركة كانت تُحقق خسائر إكتتاب قبل الدمج.
- تزايد معدلات المصروفات الكلية للشركة بعد الدمج عنها قبل الدمج، وبمعدلات أكبر من الزيادة في حجم العمليات التأمينية بعد الدمج.



- متوسط نسب إجمالي الأقساط المُكْتَبَة إلى الفائض قبل وبعد الدمج في المدى المقبول، وهو أقل من 900%.
- لا تُحقّق الشركة بعد الدمج المدى المقبول لنسبة صافي الأقساط المُكْتَبَة إلى الفائض، وهذا يعني أن الشركة بعد الدمج لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الفعلية كاملة، بينما هو كان مُحقق قبل الدمج.
- بلغ متوسط نسب أخطار إعادة التأمين قبل الدمج 35.17% بينما هو 20% بعد الدمج، مما يعني زيادة حجم الأخطار التي تحتفظ بها الشركة بعد الدمج، أي زيادة معدلات الإحتفاظ للشركة بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهو يتفق مع المدى المقبول، أقل من 25%.
- وجود فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 99%.
- لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات التغيير في الأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات النمو للأقساط المباشرة بالشركة بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج.
- توجد فروق معنوية بين متوسط الحصة السوقية للأقساط المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج.
- لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات التغيير في التعويضات المباشرة بعد الدمج عنه قبل الدمج.
- لا توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات الخسائر بعد الدمج عنه قبل الدمج، وهذا يعني أن معدلات الخسائر بالشركة بعد الدمج لم تختلف كثيراً عنها قبل الدمج.
- توجد فروق معنوية بين معدلات الإحتفاظ بعد الدمج عنها قبل الدمج.
- توجد فروق معنوية بين متوسط معدلات المصروفات العمومية والإدارية بعد الدمج عنه قبل الدمج، بدرجة ثقة 99%، ومن الملاحظ من جدول 2 أن المعدل بعد الدمج أكبر منه قبل الدمج.

## 5-2: التوصيات

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي وإختبارات الفروض يتم التوصية بما يلي:

- ضرورة الإهتمام بالسياسة التسويقية للشركة، بهدف تحقيق معدلات نمو تتماشى مع المعدلات السائدة بالسوق.
- التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإنخفاض المتوالي للحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة، خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- النظر في السياسة الإكتتابية للشركة في إنتقاء الأخطار، لتحقيق معدلات خسائر أفضل.
- العمل على تقليص معدلات المصروفات الكلية بالشركة، لتزايدده في السنوات الخمس الأخيرة، حتى يمكن الإستفادة من اقتصاديات الحجم بشكل أفضل، خاصة بما توافر من إمكانات أفضل مُفترضه للشركة بعد الدمج. ومنه مراجعة كافة البنود المرتبطة بالمصروفات العمومية والإدارية بالشركة، ومعدل العمولات وتكاليف الإنتاج بها، حيث بلغ متوسط معدل العمولات وتكاليف الإنتاج بعد الدمج %18، وهذا أكبر من المعدلات المقبولة.
- ضرورة العمل على تقديم مُنتجات تأمينية جديدة مُبتكرة تُساهم في تنشيط العمليات التأمينية والمحافظة/ بل العمل على زيادة الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة.
- ضرورة القيام بتقييم نشاط الشركة بشقيه الفني والمالي على فترات دورية مُستمرة، حتى يمكن تقادي المشكلات قبل حدوثها، تجنباً لتعرض الشركة لأية أزمة مالية غير متوقعة، من خلال النماذج الكمية المُتعارف عليها في صناعة التأمين.

## 5-3 : بحوث مُقترحة

- ولما كان للباحثين الأوائل، ولا سيما من تناولوا بالبحث والتحليل تقييم الأداء لشركات التأمين، فضل السبق في هذا المجال الخصب، وفي ضوء ما إرتآه الباحث مُفيداً في إستكمال العطاء للراغبين في البحث يقترح البحوث التالية:
- تقييم الأداء المالي لشركة مصر للتأمين بعد عملية الدمج ومقارنته بالأداء قبل الدمج في ضوء المعايير المُتعارف عليها.
  - تقييم الأداء الفني والمالي لشركات التأمين بسوق التأمين المصرية للوقوف على ملاءمتها المالية.
  - التسويق الإلكتروني للتأمين في ظل المتغيرات الحديثة.
  - التأمين عبر البنوك وأثره على التكلفة.
  - التأمين متناهي الصغر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - أثر المتغيرات الحديثة على صناعة التأمين، تكنولوجيا التأمين.

## المراجع



أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، رأفت أحمد علي (2002). رؤية مُستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد(26)، العدد(1) كلية التجارة، جامعة المنصورة.

أبو بكر، عيد أحمد (2006). نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة - دراسة على شركات التأمين المصرية- المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد33، عدد1.

أبو بكر، عيد أحمد (2010). تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد34، عدد3.

الخولي، حسني أحمد (2009). التحليل الإحصائي والتأميني لتذبذب معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي- دراسة تطبيقية على سوق التأمين المصري- مجلة الرائد العربي، السنة (26) العدد(103)، الربع(4)، صادرة عن شركة اتحاد العربي لإعادة التأمين، دمشق، سوريا.

الخولي، حسني أحمد مرسى (2010). التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تأمين الحريق في ضوء المحددات المرتبطة بتحقيقه بسوق التأمين المصري، مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا، السنة 26 العدد107.

الزير، رانيا؛ الجشي، محمد (2015). تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(37)، العدد (5).

الطراد، إسماعيل إبراهيم (2008). التشريعات المالية والمصرفية في الأردن- شرح من منظور مالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

الفاقي، السباعي محمد السباعي (2001). دراسة كمية لخسائر التأمينات العامة في ظل سياسات إعادة التأمين بسوق التأمين الكويتي، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد64، بنك الكويت الصناعي، الكويت.

القليوبي، سميحة (2014). الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة.

المصري، حسني، (2007). اندماج الشركات وانقسامها دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، القاهرة. المنجد (2000) في اللغة والاعلام ط 21، دار المشرق، بيروت.

حُزين، محمد عبدالمنعم جوده (2003). استخدام البرمجة الرياضية متعددة الأهداف التفاعلية في تخطيط برامج إعادة التأمين - مدخل نظم دعم القرار -، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد27، العدد1، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

حسين، محمد نادي عزت (2006). تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقاً للإتجاهات الحديثة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الرابع.

حموده، إبراهيم أحمد عبدالنبي (1998). الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركة التأمين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، عدد نوفمبر.  
حموده، إبراهيم أحمد عبدالنبي (2002). تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الإكتتاب في تأمينات الممتلكات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، عدد مارس.

ضاهر، حنان (2015). أثر الإندماج و الإستحواذ على الأداء المالي للمصرف دراسة حالة: مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (37)، عدد (3).

عبدالباري، طارق عزت؛ محمود، أسامه حنفي (2005). "إستخدام نظرية الفازي والإندماج اللوجستي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، عدد 3.

عناية، حسن عبد الحليم (2014). موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية، المجلد الثاني، دار محمود للنشر، القاهرة.

فرحان، أحمد محمد؛ أبوزيد، محمد أحمد محمود (2017). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية بإستخدام أسلوب تحليل التمايز، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد 54 عدد 1: العدد الأول- المجلد الرابع والخمسون - يناير، جامعة الأسكندرية.

موسى، محمد إبراهيم (٢٠١٠). إندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

M.Grant, Robert (2010) Contemporary Strategy Analysis, 8th edition, John



Wiley& Sons Ltd.

Samson, Danny (2014). Expected Utility Strategic Decision Models for General Insurers, Astin Bulletin, Vol: 16, s, Australia.

ثالثاً: مواقع إلكترونية تم الرجوع إليها

<https://www.albayan.ae/economy/2007-08-28-1.784433>.

<http://www.faculty.ksu.edu.sa>.

<https://www.souqalmal.com/financial-education/sa-ar/author/alihamoudi>.

<https://www.souqalmal.com/financial-education/sa-ar/author/alihamoudi>.

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-> لسان العرب، ابن منظور.

<https://shamra.sy/academia/show/57e437fba9c0b>.

مُلحق البحث

جدول 1: نسبة إجمالي وصافي الأقساط المُكتتبة إلى الفائض بعد الدمج وفقاً لنظام الإنذار المُبكر.

تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج د/ رجب أبو محمد أمين

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي السنوي لشركات التأمين السنوات من 2014/2015 إلى 2018/2019

جدول 2: نسبة إجمالي وصافي الأقساط المكتتبه إلى الفائض قبل الدمج وفقاً لنظام الإنذار المبكر

التغير في الإكتتاب %	3/2	3/1	الفائض التأميني (3)	صافي الأقساط المباشرة (2)	إجمالي الأقساط المباشرة (1)	بيان السنة
19.05	3.3228	5.756	839244	2788638	4830724	2014/2015
14.06	2.2912	3.7298	1388239	3180749	5177889	2015/2016
40.92	1.9522	3.0778	2295983	4482227	7066495	2016/2017
16.44	5.3132	8.7113	982299	5219199	8557116	2017/2018
10.05	4.0029	6.2652	1434922	5743804	8990005	2018/2019
20.104	3.3765	5.5081				المتوسط
	40.154%	40.56%				معامل الاختلاف

التغير في الإكتتاب %	3/2	3/1	الفائض التأميني (3)	صافي الأقساط المباشرة (2)	إجمالي الأقساط المباشرة (1)	بيان السنة
18.3	1.7297	4.8545	186941	323360	907500	2002/2003
31.37	1.9917	6.4193	213280	424789	1369098	2003/2004
10.65	1.3709	4.5143	342866	470040	1547745	2004/2005
12.17	2.4935	6.9168	211442	527240	1462503	2005/2006
11.16	4.0501	11.013	145294	588460	1600116	2006/2007
<b>16.73</b>	<b>2.3272</b>	<b>6.744</b>				المتوسط
	<b>44.97</b>	<b>38.45</b>				معامل الاختلاف

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي السنوي لشركات التأمين، السنوات من 2002/2003 إلى 2006/2007

جدول 3: نسبة أخطار إعادة التأمين للشركة بعد الدمج

مساعد الفائض / الفائض (4)	1X2 مساعد الفائض (3)	(2) إجمالي المخصص	الإقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر	معدل عمولات إعادة التأمين الصادر % (1)	بيان السنة	
0.185155	839244	155390.2	887944	874625 13319	17.5	2014/2015
0.209021	1388239	175419.7	801003	784037 16966	21.9	2015/2016
0.191136	2295983	160409.7	949170	931429 17741	16.9	2016/2017
0.217309	982299	182375.4	1184256	1174316 9940	15.4	2017/2018
0.197399	1434922	165665.9	1126979	1118121 8858	14.7	2018/2019
0.20001						المتوسط

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي السنوي لشركات التأمين السنوات من 2014/2015 إلى 2018/2019.

جدول 4: نسبة أخطار إعادة التأمين للشركة قبل الدمج



مجلة البحوث المالية والتجارية- المجلد (21) - العدد الرابع- سبتمبر 2020

بيان السنة	معدل عمولات إعادة التأمين الصادر % (1)	الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر	إجمالي المخصص (2)	مساعد الفائض 1X2	الفائض (4)	مساعد الفائض/ الفائض
2002/2003	20.9	190849	233715	48846.44	186941	0.261293
2003/2004	19.7	277302	319254	62893.04	213280	0.294885
2004/2005	20	380621	430168	86033.6	342866	0.250925
2005/2006	25.4	348287	372168	94530.67	211442	0.447076
2006/2007	18.2	382467	402706	73292.49	145294	0.504443
المتوسط						0.351724

المصدر: إعداد الباحث استناداً: إعداد الباحث استناداً إلى الكاب الإحصائي السنوي لشركات التأمين، السنوات من 2002/2003 إلى 2006/2007.

جدول 5: تطور الأقساط والتعويضات المباشرة والحصة السوقية لشركة مصر للتأمين قبل الدمج

القيمة بالآف جنيه

بيان السنة	الأقساط المباشرة	معدل التغير السنوي %	اجمالي أقساط السوق	معدل التغير السنوي %	الحصة النسبية من السوق %	معدل التغير السنوي النسبية للحصة النسبية %	التعويضات المباشرة	معدل التغير السنوي %
1998/1999	490541	-----	1382566	----	0.35480	---	196011	-----
1999/2000	459677	(6.3)	1394914	0.9	0.32954	(7.1)	496348	153
2000/2001	538175	17	1450662	4	0.37098	12.58	395787	(20.3)
2001/2002	635458	18.1	1563223	7.8	0.40650	9.57	866405	118.9
2002/2003	856294	34.8	1945011	24.4	0.44025	8.30	705249	(18.6)
2003/2004	1289698	50.6	2464211	26.7	0.52337	18.88	326236	(53.7)
2004/2005	1477983	14.6	2767061	12.3	0.53413	2.06	654311	100.1
2005/2006	1373138	(7.1)	2803500	1.3	0.48979	(8.3)	1370441	100.1
2006/2007	1506444	9.7	3273802	16.8	0.46015	(6.05)	1216791	(11.2)
الوسط الحسابي	958600.9	16.43	2116105.6	11.78	0.4344	3.7425	691953.2	46.04
الإنحراف المعياري	448749.3	19.37	724021.6	10.09	0.0734	10.16494	398984.8	79.64
معامل الاختلاف	46.8%	118%	0.342148	85.6%	17.1%	271.61%	57.7%	173%

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، السنوات من 1998/1999: 2006/2007.

جدول 6: تطور معدلات الخسائر وحد الاحتفاظ والمصرفات ومعدل الخسارة المركب للشركة قبل الدمج

بيان السنة	معدل الخسائر %	معدل الاحتفاظ %	المصرفات العمومية %	العمولات وتكاليف الانتاج %	معدل المصرفات الكلية %	معدل الخسارة المركب %	فائض/عجز النشاط التأميني	معدل التغير السنوي في الفائض للشركة %
1998/1999	68.5	44.7	6.8	17.8	24.6	93.1		
1999/2000	72.9	46.3	6.9	21	27.9	100.8	134895	---
2000/2001	44.3	42.8	6.9	19.2	26.1	70.4	159146	18
2001/2002	65	40.8	6.2	18.1	24.3	89.3	159814	0.004
2002/2003	62.3	35.6	5.3	15.4	20.7	83	186941	16.97
2003/2004	59.1	31	4.1	13.9	18	77.1	213280	14.1
2004/2005	94.8	30.4	3.8	14.5	18.3	113.1	342866	60.76
2005/2006	147.4	36.1	4.5	15.1	19.6	167	211442	(38.33)
2006/2007	152.1	36.8	4.5	11.9	16.4	168.5	145294	(31.28)
الوسط الحسابي	85.15	38.278	5.44	16.32	21.767	106.92	194209.8	5.7463
الإنحراف المعياري	38.98	5.7177	1.2729	2.885	4.057	36.698	66692.97	33.46
معامل الاختلاف	0.457	0.1494	23.4%	17.7%	0.18639	0.3432	0.3435	582.4

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، السنوات من 1998/1999: 2006/2007.